دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون بالمغرب

The role of the digitisation of the social protection system in strengthening the state of law in Morocco.

مُحَمَّد باكو

MOHAMED BAKOU

أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة فاس مكناس- فرع مكناس-

طالب باحث بسلك الدكتوراه

مختبر الدراسات القانونية والسياسية

جامعة الحسن الأول سطات

medbakou@gmail.com

ملخص:

يركز هذا البحث على دورة رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون وتكريس الاستقرار الاجتماعي بالمغرب. ويعد تحسين منظومة الحماية الاجتماعية ورقمنتها أمرًا حيويًا لبناء دولة قانونية تحقق العدالة الاجتماعية وتعزز الاستقرار الاجتماعي.

وقد خلص البحث إلى أنه، في ظل التطور السريع للتكنولوجيا وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة، يحاول المغرب تحديث أنظمته الاجتماعية من خلال رقمنتها. مما سيعزز احترام سيادة القانون ويكرس الاستقرار الاجتماعي. لذلك، تحاول هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي حد يمكن لرقمنة منظومة الحماية الاجتماعية المساهمة في تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار في المغرب؟**

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى محورين متكاملين:

المحور الأول: سياق التحول الرقمي في المغرب.

المحور الثاني: دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي- الحماية الاجتماعية - دولة القانون- المغرب.

Summary:

This study focuses on the cycle of digitization of the social protection system in strengthening the rule of law and establishing social stability in Morocco.

Improving and digitizing the social protection system is vital to building a legal state that achieves social justice and enhances social stability.

The study concluded that, in light of the rapid development of technology and its impact on various aspects of life, Morocco is trying to modernize its social systems through their digitization. This will enhance respect for the rule of law and establish social stability. Therefore, this paper attempts to answer the following problem: what extent can the digitization of the social protection system contribute to strengthening the rule of law and enhancing stability in Morocco ?

To answer the problem, the study was divided into two complementary axes:

The first axis: The context of digital transformation in Morocco.

The second axis: The role of digitization of the social protection system in strengthening the rule of law and enhancing social stability.

Keywords: digital transformation - health and education - rule of law - Morocco.

مقدمة:

تُعتبر الحماية الاجتماعية إحدى أهم ركائز بناء دولة القانون وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقد شهد العالم، في السنوات الأخيرة، أزمات اقتصادية واجتماعية كبيرة (كوباء كوفيد-19)، مما جعل الكثير من الدول تعيد النظر في منظومتها للحماية الاجتماعية. وقد كان التركيز في البداية على التضامن الاجتماعي، واليوم يأتي التحول نحو الرقمنة لتعزيز فعالية الحماية الاجتماعية، تكريسا لمبدأ الشفافية وسيادة القانون.

يحاول هذا البحث إبراز دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون وتكريس الاستقرار الاجتماعي بالمغرب، إذ تعتبر الحماية الاجتماعية من القضايا الحيوية التي تتطلب اهتماماً متزايدًا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة. ويعد تحسين منظومة الحماية الاجتماعية ورقمنتها أمرًا حيويًا في تعزيز دولة قانونية تحقق العدالة الاجتماعية وتعزز التنمية المستدامة، وتساهم في تكريس الاستقرار الاجتماعي.

في هذا السياق، يسعى البحث منهجياً إلى محاولة تقييم منظومة الحماية الاجتماعية الرقمية بالمغرب بوصفها مكونا من مكونات السياسات العمومية الرامية إلى إعمال حق أساسي من حقوق الإنسان، ومن ثم المساهمة في تعزيز مقومات دولة القانون، وتوطيد أواصر التماسك الاجتماعي والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد.

ففي ظل التطور السريع للتكنولوجيا وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة اليومية، يواجه المغرب تحديات هامة في تعزيز أنظمته الاجتماعية من خلال التحول الرقمي. إن فهم كيفية استغلال التكنولوجيا لتحسين خدمات الحماية الاجتماعية يعد أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة، وجودة حياة المواطنين، مما يعزز احترام سيادة القانون ويكرس الاستقرار الاجتماعي. على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية: **إلى أي حد يمكن لرقمنة منظومة الحماية الاجتماعية المساهمة في تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار بالمغرب؟**

تحيلنا هذه الإشكالية إلى طرح التساؤلات التالية:

- ما هو سياق التحول الرقمي في المغرب؟
- ما دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون وتكريس الاستقرار بالمغرب؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في مجموعة من العناصر نجملها في التعرف على دور رقمنة مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية، في تسهيل ولوج المواطنين لخدماتها، والحد من البيروقراطية الإدارية، وتعزيز الشفافية وسيادة القانون باعتماد آلية "الشباك الواحد"، وكذا التعرف على الإكراهات التي يعاني منها التحول الرقمي في مجال الحماية الاجتماعية وسبل تجاوزها.

أهداف البحث: من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ توضيح مسار التحول الرقمي بالمغرب وأثره على منظومة الحماية الاجتماعية؛

- ✓ البحث في دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تعزيز مقومات دولة القانون، وتكريس الاستقرار الاجتماعي في المغرب.

منهجية البحث: من أجل الوصول إلى أهداف البحث، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للبحث في دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تحقيق مبادئ الشفافية وسيادة القانون، مما سيساهم في توطيد مقومات الاستقرار الاجتماعي.

على هذا الأساس، ولمحاولة الإجابة على الإشكالية سيتم تقسيم البحث إلى محورين متكاملين كالآتي:

المحور الأول: سياق التحول الرقمي في المغرب.

المحور الثاني: أهمية رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون (الصحة والتعليم نموذجا).

المحور الأول: سياق التحول الرقمي في المغرب

تشهد العديد من الدول حول العالم تحولاً رقمياً متسارعا، يؤثر على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق، تعتبر المملكة المغربية واحدة من الدول النامية التي تسعى بجدية نحو تحقيق التحول الرقمي واستثمار الفرص المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. سيتم في هذا المحور تحديد مفهوم الرقمنة والتحول الرقمي في نقطة أولى، وفي نقطة ثانية التعرف على سياق التحول الرقمي في المغرب، مع التركيز على التحديات التي تواجهها والفرص التي تنطوي عليها هذه العملية.

1- فهوم الرقمنة والتحول الرقمي

أ- تعريف الرقمنةDigitization

الرقمنة تحويل شيء مادي إلى صيغة رقمية، ويدخل في ذلك الموارد والعمليات. كأن نحول الوثائق الورقية والصور الفوتوغرافية وأشرطة الكاسيت وغيرها من الموارد المادية غير الرقمية التناظريةAnalogue إلى الصيغة الرقمية Digital، ويتم ذلك عادة من خلال أجهزة خاصة كالماسح الضوئي. أما رقمنة العمليات فيكون عادة بتحويلها إلى نموذج آلي أوتوماتيكيAutomation ، بهدف إنجاز الأعمال بشكل أسرع وأدق وأكثر كفاءة كعمليات إدخال واسترجاع بيانات عملاء مؤسسة بنكية[1].

كما تشير الرقمنة إلى تشفير المعلومات التناظرية إلى تنسيق رقمي (أي إلى أصفار) بحيث يمكن لأجهزة الحاسب الآلي تخزين المعالجة ونقل هذه المعلومات. وبناءً عليه، تعرف الرقمنة لوصف الإجراء الخاص بتحويل المعلومات التمثيلية إلى معلومات رقمية. تتعلق الأمثلة باستخدام النماذج الرقمية في عمليات الطلب، أو استخدام الاستبيانات الرقمية، أو استخدام التطبيقات الرقمية

[1]- سلوى أحمد محمود رشدي، التحول الرقمي وأثره في الفنون المعاصرة، مجلة العمارة والعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، عدد خاص 9، أكتوبر 2023، ص 452.

للإعلانات المالية الداخلية. وعادةً تعمل الرقمنة بشكل رئيسي على رقمنة عمليات الوثائق الداخلية والخارجية، ولكنها لا تُغير أنشطة خلق القيمة[1].

ب- تعريف التحول الرقمي Transformation Digital

يحيل مفهوم التحول الرقمي على عملية تهدف إلى تحسين عمل هيئات والمؤسسات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها، باستخدام مجموعة من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات، وذلك للتأثير على تلك المؤسسات والكيانات لتجويد طرق ممارستها للأعمال، وبذلك فهو يتجاوز عملية الرقمنة، التي تقوم بتغيير العمليات والمهام التنظيمية البسيطة، حيث يعيد التحول الرقمي ترتيب العمليات لتغيير منطق عمل المؤسسة أو عملية خلق القيمة، على سبيل المثال، يتجلى التحول الرقمي في قطاع الرعاية الصحية من خلال الاستخدام الواسع والعميق لتكنولوجيا المعلومات والذي يغير بشكل أساسي توفير خدمات الرعاية الصحية[2]، ويسهل ولوج المرتفقين إلى خدمات الرعاية الصحية باستخدام تكنولوجيا المعلومات. فما مسار هذا التحول في السياق المغربي؟

2- مسار التحول الرقمي في المغرب.

قام المغرب بجهود متواصلة لتعزيز التحول الرقمي، حيث تم اعتماد عدة استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات. وقد اعتمدت بلادنا خلال الفترة الفاصلة بين سنتي 2005 و2020، خطط وبرامج واستراتيجيات للتنمية الرقمية كما يلي:

- الخطة الإستراتيجية للإدارة الإلكترونية" إدارتي"2003-2007؛
- برنامج المغرب الرقمي 2005-2010؛
- برنامج المغرب الرقمي 2009-2013؛
- برنامج المغرب الرقمي 2020؛
- الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021؛
- إستراتيجية التحول الرقمي 2020-2025: وهي إستراتيجية تهدف إلى تحقيق تكامل شامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية[3].

---

[1]- Muehlburger M, Rueckel D, & Koch S, **A framework of factors enabling digital transformation**,2019, أوردته سناء عبد الغني في مقال، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، منشور على مجلة السياسة والاقتصاد على الرابط: jocu.journals.ekb.eg, 03/02/2024.

[2]- سناء عبد الغني، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، مرجع سابق.

[3]-الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2020-2025، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، على الرابط: https://mmsp.gov.ma/ar، 2024/02/02.

غير أن ما يستفاد من خلال فحص المقاربات العمومية الحاكمة لوضع هذه الخطط والبرامج، تسجيل أعطاب عديدة متعلقة ببلورة نصوصها أو تتبع تنفيذها أو تقييم حصيلتها، والأدهى أن مجمل تلك الأعطاب تتكرس خلال مراحل الانتقال من برنامج إلى آخر[1]، إذ تعاني من تحديات كثيرة بالرغم من وجود بعض فرص للتقدم والتطور.

أ- التحديات:

على الرغم من التقدم المحقق في التحول الرقمي في المغرب، إلا أن هناك عدة تحديات تواجه هذا التحول، منها:

1. الفجوة الرقمية: حيث لا يزال هناك عدد كبير من السكان لا يستطيعون الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، ويحتاجون للتدريب اللازم لاستخدامها.
2. التحديات التقنية: تشمل هذه التحديات مشاكل مثل ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، وانعدام التدريب التقني.
3. الأمن السيبراني: مع تزايد استخدام التكنولوجيا الرقمية، تتزايد التهديدات السيبرانية وتحديات حماية البيانات الشخصية والسرية الحكومية.

ب- الفرص:

على الرغم من التحديات، فإن التحول الرقمي يوفر أيضاً فرصاً كبيرة للمغرب، منها:

1. تعزيز الابتكار وريادة الأعمال: حيث يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تسهم في تشجيع الابتكار ودعم ريادة الأعمال وتنمية قطاع التكنولوجيا.
2. تحسين الخدمات الحكومية: من خلال التحول الرقمي، يمكن تحسين كفاءة تقديم الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية.
3. تعزيز الاقتصاد الرقمي: يمكن للتحول الرقمي أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل من خلال تعزيز القطاعات الرقمية.
4. تعزيز البنية التحتية الرقمية: من خلال استثمارات في شبكات الاتصالات وتوفير البنية التحتية الضرورية لدعم التطبيقات الرقمية على المستوى الحضري، أما على المستوى القروي فالخصاص في البنية التحتية الرقمية مازال كبيرا جدا.

وعلى العموم، يمكن القول إن المغرب يقوم بجهود متواصلة لتعزيز التحول الرقمي، وعلى الرغم من وجود تحديات، فإن من شأن نجاح هذه العملية أن تفتح أبواباً واسعة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، بالخصوص على مستوى الحماية الاجتماعية، مما يعزز

[1]- سليمان العمراني، قراءة في المرسوم 2.23.951المحدث للجنة وطنية للتنمية الرقمية، مقال بموقع هيسبريس على الرابط: https://www.hespress.com، تمت الزيارة يوم: 2024/02/02.

تحسين جودة الحياة المواطنين. لذلك من الضروري أن تستمر الجهود في مواجهة التحديات خصوصا على مستوى رقمنة الحماية الاجتماعية باعتبارها من دعائم دولة القانون، حماية لحقوق المواطنين وتكريسا للاستقرار الاجتماعي.

المحور الثاني: أهمية رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون

تهدف رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية إلى خلق فرص جديدة لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى التوسع السريع ووصول الخدمات والمستحقات إلى شريحة أكبر من المستفيدين[1]، كما أنه يقلص من تدخل الموارد البشرية، مما يعزز الشفافية وسيادة القانون. فما دور رقمنة هذه المنظومة في تدعيم دولة القانون؟ وقبل ذلك ماذا نعني بالحماية الاجتماعية؟ وماذا يقصد بدولة القانون؟

1- مفهوم منظومة الحماية الاجتماعية ودولة القانون

تتعدد وتختلف التعاريف التي تحاول تحديد مفهوم الحماية الاجتماعية حسب مختلف التوجهات، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتزداد تعددا واختلافا فيما يتعلق بمفهوم دولة القانون، حيث أوصلها أحد الباحثين[2] إلى عشرين تعريفا، بين تعريف المدرسة الألمانية الفرنسية والمدرسة الأنجلوساكسونية لا يسمح المجال للتطرق إليها كلها، إنما سيحاول هذا البحث اختيار التعريف أو التعاريف التي تنسجم مع طبيعة الموضوع كما يلي:

أ- تعريف منظومة الحماية الاجتماعية

يعرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الحماية الاجتماعية، بكونها الآلية التي تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلبًا على رفاهية الشعب[3]. وتتكون الحماية الاجتماعية من البرامج والسياسات العمومية التي ترمي إلى الحد من الفقر والضعف، وذلك من خلال تعزيز كفاءة أسواق الشغل، مما يعزز قدرة المواطنين على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإقصاء والحرمان والبطالة والمرض والعجز[4].

---

[1]- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، إستراتيجية التحول الرقمي، 2023-2025، مقال منشور موقع المجلس على الرابط: www.nedb.com، اطلعت عليه بتاريخ: 2024/02/01.

[2]- Ghislain Benhessa , Le totem de l'Etat de droit ; Concept flou, conséquences claires, P.U.F, Paris, 2021, p16.

[3]- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Combating Poverty and Inequality, Structural Change, Social Policy and Politics, 2010.

[4]- أنظر موقع ويكيبيديا على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/، اطلعت عليه بتاريخ: 2024/02/01.

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فيعرفها على أنها: " مجموعة من التدابير، القائمة على التأمين والتضامن،...من أجل ضمان القدرة على توفير الرعاية والدخل لجميع الأشخاص وعلى مدى جميع مراحل حياتهم"[1].

مما سبق، يتضح أن الحماية الاجتماعية هي مجموع الإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة ومؤسساتها من أجل حماية حقوق المواطنين بالخصوص الاقتصادية والاجتماعية، للحد من الفقر والهشاشة، وتحقيق العيش الكريم. ولا شك أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بسن قوانين تراعي مصلحة المجتمع، واحترامها من طرف السلطات والمجتمع على حد سواء، مما يدعم بناء دولة القانون.

ب- تعريف دولة القانون

إن من أسمى مهام "دولة القانون" في العصر الحديث بث الطمأنينة في نفوس جميع المواطنين وحماية حقوقهم وحرياتهم، ولا سبيل لتحقيق تلك الغاية إلا بالاحتكام إلى سيادة القانون، باعتباره الضمان الأول لحقوق الأفراد وحرياتهم.[2]

ويعرف الدكتور مُحَمَّد كامل ليلة القانون بأنه "مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية فتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع، والتي تقصر السلطة العامة في المجتمع على الناس إتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء"[3]، من أجل بث الأمن والطمأنينة في نفوس الناس، وتكريس الاستقرار الاجتماعي.

لذلك، يجمع علماء الاجتماع السياسي على أن دولة القانون والمؤسسات تشكل الرافعة الأساسية لتوطيد الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التقدم والرقي؛ وبخاصة توفير الأرضية الملائمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة[4]. ويمكن القول إن مفهوم دولة القانون أصبح من المسلمات، وغير كاف بحد ذاته لتقديم حكم نوعي، فنوعية الحكم المطلوبة حالياً مختلفة وتتطلب إضافة لدولة القانون حكما رشيدا له أبعاد تنموية.[5]

لقد استطاع نموذج دولة القانون أن يفرض نفسه لأنه يعتمد على قيمتين جوهريتين: رجوع الفرد في العلوم الاجتماعية بمفهوم ليبرالي مجدد قادم بعد عُشريات من أبستمولوجيا موسومة بالماركسية، ومن جهة أخرى من الانعكاس القديم لهجر السياسة عن العلوم الاجتماعية من قبل مفهوم مهيمن للقانون ودوره في التنظيم الاجتماعي .[6]

---

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 2018/34، ص 11.

[2]- علي عمر حمدي، الاتجاهات الحديثة للقضاء في الرقابة على أعمال السيادة، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2016، ص 9-10.

[3]- مُحَمَّد كامل ليلة، المرجع السابق، ص 19.

[4]- دور القضاء الدستوري في توطيد دولة الحق في لبنان، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت لبنان، 2017 ص 5.

[5]- بسام دلة، دولة القانون الضرورة والمقدمة للشروع في التنمية، مجلة التأمين والتنميةالعدد2004/2.

[6]- Michel Miaille, l'Etat de droit comme paradigme, in: Ahmed Mahiou, et autres, L'Etat de droit dans le monde arabe. (Extrait de L'Annuaire de l'Afrique du Nord 1995).Paris: C N R S Editions.1997, p37.

فدولة القانون تؤكد على دور الفرد ومكانته في المجتمع، بحيث تساهم في تكريس حق المواطنة من خلال السماح بالمشاركة في القرارات السياسية. وهنا يكمن الفرق بين مكانة الفرد في دولة القانون ومكانته في ظل الدولة الاستبدادية، التي يكون الفرد فيها محروما من عدة حقوق، كالحق في المشاركة السياسية، والحق في التعبير[1]...الخ.

في هذا السياق، يرى العديد من الأكاديميين في دولة القانون الضمانة للحقوق والحريات وآلية من آليات الديمقراطية، وأن الاستعمال السياسي الجيد لدولة القانون يعد وسيلة ثمينة لا يمكن الاستغناء عنها في الديمقراطية التعددية، استعمال يسعى لحماية الإنسان والمواطن من كل تغيير مفاجئ للأغلبية؛ حكومية كانت أم برلمانية.[2]

بناء على ما سبق، يمكن القول إن من مقومات دولة القانون الحماية الاجتماعية للأفراد، وذلك من خلال حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لمختلف شرائح المجتمع، وهذا من شأنه تعزيز ثقة المواطنين في دولتهم، مما يسهم في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي، الذي يُعد من ضرورات التنمية والإقلاع الاقتصاديين.

2- دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون

نشير بداية، إلى أن ورش الحماية الاجتماعية وورش التحول الرقمي بالمغرب، يندرجان ضمن الأوراش الملكية الكبرى، التي جاءت في إطار تكريس الرؤية الجديدة لصاحب الجلالة في ممارسة السلطة، والمبنية على القرب من المواطنين، استجابة للخصاص الذي تعانيه عدة فئات منهم اجتماعيا واقتصاديا، وذلك تعزيزا لمقومات دولة القانون بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية. فقد جاء في خطاب صاحب الجلالة لسنة 2020: " إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين. لذلك، دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة. وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يرتكز على أربعة مكونات أساسية"[3].

وتنفيذا للتوجيهات الملكية، وتعزيزا للمنظومة القانونية المؤطرة للحماية الاجتماعية، صدر القانون الإطار رقم 21-09 المتعلق بالحماية الاجتماعية[4]، الذي يقوم على المرتكزات الأربعة التي جاءت في الخطاب الملكي المذكور وهي[5]:

أولا- توسيع التغطية الصحية الإجبارية، من خلال تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال سنتي 2021 و2022.

ثانيا- تعميم التعويضات العائلية، الذي يتم تنزيله خلال سنتي 2023 و2024.

---

[1]- حاج عيسى صالح، إشكالية بناء دولة القانون في الجزائر، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، سنة 2012-2013.

[2]- مصمودي محمد بشير، دولة القانون: مبدأ عالمي، مقال منشور على موقع: PDFEditor.com، اطلعت عليه بتاريخ: 2024/02/4.

[3]- الخطاب الملكي ل 9 أكتوبر 2020، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، منشور على البوابة الوطنية، أنظر الرابط: https://www.maroc.ma/ar/، اطلعت عليه بتاريخ 2024/2/5.

[4]- الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 09-21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 6975، بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021).

[5]- عز الدين رماش، ورش الحماية الاجتماعية: معيقات وأفاق، مجلة قانونك، العدد 16، أبريل-يونيو 2023، ص 119-120.

ثالثا– توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد، من خلال دمج حوالي خمسة ملايين شخص من فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

رابعا– تعميم التعويض عن فقدان الشغل سنة 2025 لفائدة الأشخاص الذين يوفرون على شغل قار.

وسيتم التركيز في هذا الموضوع على المرتكزين الأولين والمتعلقين بتوسيع التغطية الصحية الإجبارية، وتعميم التعويضات العائلية، باعتبارهما دخلا حيز التنفيذ وفق البرمجة المشار إليها في القانون الإطار 21-09، فما حصيلة رقمنة كل من التغطية الصحية والدعم الاجتماعي، حماية لحقوق الفئات الفقيرة والهشة وضمانا للعيش الكريم؟

أ– رقمنة القطاع الصحي وتسهيل الولوج للتغطية الصحية الإجبارية

تسعى عملية رقمنة القطاع الصحي، إلى إعادة رسم العلاقة بين الوزارة والمواطنين، وذلك من خلال تأهيل المنظومة الصحية وتعزيز تدبير مواردها البشرية، فضلا عن تبسيط المساطر وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات الصحية. وتندرج هذه العملية في إطار تنزيل أهداف الورش الملكي الاستراتيجي لتعميم الحماية الاجتماعية، في مرتكزة الأول المتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية. وقد انطلقت هذه العملية في البداية باعتماد نظام المساعدة الطبية "راميد RAMED "[1] منذ 2005، الذي تم تعويضه بنظام التأمين الإجباري عن المرض "AMO"[2].

هكذا، وبعد تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED) في مارس 2012 بلغ عدد المستفيدين من هذا النظام 9 ملايين مستفيد، والتغطية الصحية لفائدة الطلبة 288.000 مستفيد، إلى جانب التغطية الصحية لفائدة المهاجرين التي بلغت20.000 مستفيد، حيث بلغ عدد المستفيدين من التغطية الصحية الأساسية 64% ، بحسب تقرير لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية[3].

وقد تم في فاتح دجنبر 2022 تحويل جميع الأشخاص المستفيدين من نظام المساعدة الطبية **راميد** (**RAMED**) إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض(AMO) ، وعملت الدولة على تحمل واجبات اشتراكات الأشخاص الغير قادرين على أدائها. وتقدر ميزانية هذا الإصلاح بنحو 51 مليار درهم سنويا، تساهم الدولة فيها بحوالي 23 مليار، فيما يتشكل المبلغ الباقي من وجبات المنخرطين. وسيشمل هذا الورش 22 مليون شخص، كما سيتم تعميم التعويضات العائلية سنة 2024، لفائدة 7 ملايين طفل في سن التمدرس.

ويشير تقرير[1] المندوبية السامية للتخطيط (2021) أن معدل التغطية الصحية بلغ حوالي 68.8% سنة 2020، مقابل 52% سنة 2015، وذلك ناتج عن توسيع قاعدة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية، وإحداث نظام المعاشات للعاملين المستقلين

[1]-Le Régime d'Assistance Médicale.

[2] - Assurance maladie obligatoire.

[3]- أنظر موقع الوزارة على الرابط:

https://www.sante.gov.ma/sites/Ar/Pages/communiqu%C3%A9s.aspx?communiqueID=322، تم الاطلاع يوم 2024/2/6.

ولغير الأجراء. وقد بلغ عدد المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لسنة 2019 حوالي 9.9 مليون شخص، 68.6% منهم أشخاص مستخدمين وذوي معاشات القطاع الخاص، أي بزيادة 4.9% بين سنتي 2018 و2019.

ويعتقد فاعلون متتبعون لهذا الملف أن وجود فئات واسعة من المشمولين بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض غير قادرة على أداء اشتراكاتها يجعل هذا النظام على شفا الفشل وهو ما زال في بدايته[2]، لذلك يتعين على الدولة رفع مجموعة من التحديات ترتبط أساسا بالحد من الفقر والهشاشة، والعمل على الحد من الفوارق الاجتماعية، دعما للاستقرار الاجتماعي، وتكريسا للمقومات الاجتماعية لدولة القانون.

ب- في مجال الدعم الاجتماعي

تعتبر الرقمنة وتقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم، جزءا أساسيا من تحديث الخدمات الحكومية في مختلف دول العالم، بما في ذلك المغرب. ومن بين الخدمات التي شهدت تحولا رقميا ملموسا؛ برامج الدعم الاجتماعي، وترتكز هذه البرامج على استخدام التكنولوجيا لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتحسين فعالية عمليات التدبير والتوزيع، مما يكرس الشفافية واحترام القانون.

في هذا السياق، بدأت جهود تطبيق الرقمنة على برامج الدعم الاجتماعي بالمغرب في السنوات الأخيرة، وقد شهدت هذه الجهود تطورا ملحوظا. فقد تميزت سنة 2023 بتعميم السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد على كافة عمالات وأقاليم المملكة، وللإشارة فإن حوالي 13.6 مليون شخص قاموا بالتسجيل في السجل الوطني للسكان، إلى غاية 27 شتنبر من نفس السنة[3].

هكذا، ومنذ 2012تم إحداث الحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"؛ وذلك بهدف المساهمة في تمويل برامج الدعم الاجتماعي، والمتمثلة في المساهمة في تمويل النفقات المتعلقة بتفعيل نظام المساعدة الطبية، والمساهمة في تحسين ظروف تمدرس الأطفال من أسر معوزة ومكافحة الهدر المدرسي "برنامج تيسير"، وبرنامج "مليون محفظة"، وطبقا للمادة 13 المكررة من قانون المالية لسنة 2014، سيتأتى الدعم المباشر للنساء الأرامل الحاضنات لأطفالهن اليتامى في سن التمدرس. هكذا، تمكن صندوق دعم التماسك الاجتماعي من لعب دور وازن في مسلسل الدعم إذ بلغ مجموع النفقات التي أنجزها الصندوق بين سنتي 2012 و2016 حوالي 6, 674 مليون درهم[4].

---

[1]- التقرير الوطني 2021، أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد 19، المندوبية السامية للتخطيط. على الرابط: file:///C:/Users/hp/Downloads/Rapport%20National%202021، اطلعت عليه بتاريخ 2024/02/7.

[2]- محمد الراجي، الحكومة تعول على "تضامن المغاربة" لإنجاح برنامج التغطية الصحية الشاملة، مقال منشور على موقع جريدة هيسبريس، على الرابط: https://www.hespress.com/، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/06.

[3]- راجع مقال منشور على الرابط: https://aldar.ma/336070.html، تم الاطلاع عليه يوم 2024/02/06.

[4]- ربيع الزموري، الاستهداف الاجتماعي، الرقمنة والسجل الاجتماعي الموحد والتنمية المستدامة، مقال منشور على موقع أنفاس بريس على الرابط: https://anfaspress.com/news/voir/123495-2023-10-20-04-49-30، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/7.

مع ذلك، فقد سجل المجلس الأعلى للحسابات، في محور مراقبة تسيير الحساب الخصوصي للصندوق غياب إستراتيجية مندمجة لتفعيل برامج الدعم الاجتماعي تمكن من تحديد الأهداف المتوخاة والفئات المستهدفة ومصادر التمويل.

في هذا السياق، أشار جلالة الملك مُحَمَّد السادس في خطاب العرش لسنة 2018 أنه ''ليس من المنطق أن نجد أكثر من مائة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية، والمتدخلين العموميين. وبالإضافة إلى ذلك، فهي تعاني من التداخل، ومن ضعف التناسق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها''[1]. فأعطى تعليماته السامية لوضع ''السجل الاجتماعي الموحد''[2]، بصفته آلية الاستهداف الاجتماعي لضمان النجاعة باعتماد الرقمنة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي، فما علاقة السجل الاجتماعي الموحد بالرقمنة والتنمية المستدامة؟

لمحاولة إيجاد جواب لهذا التساؤل، يمكن القول، إن القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي[3]، جاء في سياق مواكبة التحول الرقمي الذي يشهده المغرب، والدور الريادي الذي تلعبه عمليات ''الرقمنة العمومية'' في جمع وتحديث البيانات الاجتماعية، التي من شأنها أن تسرع وتيرة التدبير الإداري للمجال عبر تسهيل وتجويد عمليات الإصلاح الإداري في الفضاء الاجتماعي من خلال اعتماد معايير دقيقة وموضوعية، وباستعمال التكنولوجيا الحديثة، تفضي بشكل ملموس إلى العناية الدقيقة بقضايا التنمية المستدامة، وتحقيق تنمية متوازنة وعادلة للنسيج المجتمعي والمساهمة في إرساء دولة القانون في بعدها الاجتماعي الذي يجعل المواطن، لاسيما الفئات الهشة والفقيرة في صلب عملية الإصلاح التنموي الشامل، والغاية الأساسية منها.

وهذا من شأنه يضمن من جهة النجاعة والفعالية والسرعة في الإنجاز، ومن جهة أخرى تعزيز الشفافية والنزاهة في تدبير الدعم الاجتماعي، إذ تعتبر النزاهة بمثابة التحدي الأكبر للنهوض بنموذج تنموي شامل يضع المغرب في مصاف الدول المتقدمة.

وعلى العموم فإن إحداث السجل الاجتماعي الموحد الرامي إلى تيسير وضبط عمليات استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي عن طريق رقمنته، يعد مشروعا اجتماعيا واستراتيجيا بأبعاد متعددة، وأيضا بطموح واسع الأفق في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، كونه يهم فئات واسعة من المغاربة تعد القاعدة الأساس لحيوية المجتمع وتماسكه في الأزمات ومختلف الفترات العصيبة[4]، ولكونه ورشا اجتماعيا يساهم في تدعيم دولة القانون في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

---

[1]- أنظر نص الخطاب الملكي على موقع البوابة الوطنية على الرابط:https://www.maroc.ma/ar، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/7.

[2]-السجل الاجتماعي الموحد نظام معلوماتي وطني يخول لبرامج الدعم الاجتماعي تحديد اهلية واحقية الأسر وفق معايير اجتماعية واقتصادية. راجع الموقع:https://www.rsu.ma/ar/web/guest/accueil، تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/8.

[3]- ظهير شريف رقم 1.20.77 صادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8 غشت 2020) بتنفيذ القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، الجريدة الرسمية عدد 6908 بتاريخ 23 ذو الحجة 1441 (13 غشت 2020). ص 4360.

[4]- ربيع الزموري، الاستهداف الاجتماعي، الرقمنة والسجل الاجتماعي الموحد والتنمية المستدامة، مرجع سابق.

خاتمة:

تضمنت هذه الورقة بحثا حول دور رقمنة منظومة الحماية الاجتماعية في تدعيم دولة القانون في المغرب. وقد تم بداية، تحديد مفاهيم الرقمنة والتحول الرقمي، والحماية الاجتماعية ودولة القانون باعتبارها مفاهيم البحث الأساسية.

فقد سعى المغرب إلى الارتقاء بالإدارة الرقمية وتسريع التحول الرقمي، من خلال الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي "المغرب الرقمي 2030"والتي تهم جميع القطاعات بما فيها قطاع الحماية الاجتماعية، مما سيمكن من تبسيط المساطر والإجراءات المتعلقة بالاستفادة من الخدمات، في جو من النزاهة والشفافية واحترام سيادة القانون.

هذا بالإضافة إلى السرعة والفعالية والجودة والشفافية التي يسعى لانتقال الرقمي إليها، من أجل الرفع من جودة الخدمات الإدارية المقدمة للإدارة نفسها وللمواطن أو المقاولة، وكذا تقليص المدة الزمنية والسهولة في البحث عن الخدمة أو المعلومة الإدارية وتقريب الخدمة من المتعاملين مع ا لإدارة وهذا ما تمت ملاحظته في زمن الجائحة وفرض الحجر الصحي، مما يؤكد ضرورة انتقال رقمي على أرض الواقع من أجل مواجهة الأزمات الوبائية والكوارث الطبيعية، بالخصوص في مجالات الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الفقير ة والهشة.

وقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- يعتبر الولوج للخدمات الصحية والحماية الاجتماعية حق مشروع لأفراد المجتمع وبالخصوص للفئات الفقيرة والهشة.
- الولوج الميسر إلى الخدمات الصحية والحماية الاجتماعية يقتضي رقمنة القطاع الصحي والاجتماعي.
- رقمنة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تضل عملية متواضعة تحتاج إلى مزيد من التجويد.
- ضعف البنيات الرقمية التحتية (ضعف العتاد الالكتروني، ضعف صبيب الأنترنيت أو انعدامه في بعض القرى) يحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية.
- ارتفاع نسبة الأمية المعلوماتية يحد من فعالية برامج الحماية الاجتماعية، مما يستدعي تنظيم دورات تكوينية في هذا المجال.
- بقاء فئة كبيرة من المجتمع خارج مشاريع الحماية الاجتماعية يهدد الاستقرار الاجتماعي، ويقوض بناء دولة القانون.

لائحة المراجع:

❖ **المراجع باللغة العربية**

- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2020-2025، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.
- بسام دلة، دولة القانون الضرورة والمقدمة للشروع في التنمية، مجلة التأمين والتنميةالعدد2/2004.
- دور القضاء الدستوري في توطيد دولة الحق في لبنان، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت لبنان. د.ط.
- ربيع الزموري، الاستهداف الاجتماعي، الرقمنة والسجل الاجتماعي الموحد والتنمية المستدامة، مقال منشور على موقع أنفاس بريس.
- سلوى أحمد محمود رشدي، التحول الرقمي وأثره في الفنون المعاصرة، مجلة العمارة والعلوم الإنسانية، المجلد الثامن، عدد خاص رقم 9، أكتوبر 2023.
- سليمان العمراني، قراءة في المرسوم 2.23.951 المحدث للجنة وطنية للتنمية الرقمية، مقال بموقع هيسبريس.
- سناء عبد الغني، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، منشور على موقع مجلة السياسة والاقتصاد المصرية.
- عز الدين رماش، ورش الحماية الاجتماعية: معيقات وأفاق، مجلة قانونك، العدد 16، أبريل-يونيو 2023.
- علي عمر حمدي، الاتجاهات الحديثة للقضاء في الرقابة على أعمال السيادة، الناشر منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2016.
- المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، إستراتيجية التحول الرقمي، 2023-2025، مقال منشور موقع المجلس.
- مُحَمَّد الراجي، الحكومة و "تضامن المغاربة" لإنجاح برنامج التغطية الصحية الشاملة، مقال منشور على موقع جريدة هيسبريس.

❖ **الخطب الملكية:**

- الخطاب الملكي ل 9 أكتوبر 2020، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، منشور على موقع البوابة الوطنية.
- الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش لسنة 2018، منشور على موقع البوابة الوطنية.

❖ **الظهائر والقوانين:**

- الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 (23 مارس 2021) بتنفيذ القانون الإطار رقم 09-21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، الجريدة الرسمية عدد 6975، بتاريخ 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021).
- الظهير الشريف رقم 1.20.77 الصادر في 18 من ذي الحجة 1441 (8 غشت 2020) بتنفيذ القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، الجريدة الرسمية عدد 6908 بتاريخ 23 ذو الحجة 1441 (13 غشت 2020).

❖ **التقارير:**

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول، الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، إحالة ذاتية رقم 2018/34.
- التقرير الوطني 2021، أهداف التنمية المستدامة بالمغرب في سياق جائحة كوفيد 19، المندوبية السامية للتخطيط.

❖ **المراجع بلغات أجنبية:**

- Ghislain Benhessa , Le totem de l'Etat de droit ; Concept flou conséquences claires, P.U.F, Paris, 2021.
- Michel Miaille, l'Etat de droit comme paradigme, in: Ahmed Mahiou, et autres, L'Etat de droit dans le monde arabe. (Extrait de L'Annuaire de l'Afrique du Nord 1995).Paris: C N R S Editions.1997.
- Muehlburger M, Rueckel D, & Koch S, **A framework of factors enabling digital transformation**,2019.
- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Combating Poverty and Inequality, Structural Change, Social Policy and Politics, 2010.

❖ **المواقع الالكترونية:**

- file://C:/Users/hp/Downloads/Rapport.
- https://aldar.ma/336070.html.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/
- https://mmsp.gov.ma/ar.
- https://www.hespress.com.
- https://www.maroc.ma/ar/
- https://www.rsu.ma/ar/web/guest/accueil.
- www.nedb.com.
- www.sante.gov.ma
- https://anfaspress.com
- jocu.journals.ekb.eg